This article has been scanned by iThenticat No plagiarism detected

Volume 3, Issue 3, June 2021
p. 198-208

DIALECTICAL RELATIONSHIP BETWEEN FREEDOM OF EXPRESSION AND RESTRICTION CONTROLS

<http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.3-3.19>

Fatma GAFFAF¹ & Karima Abdullah DRAH²

Abstract:

There is no doubt that freedom of expression and thought is guaranteed to everyone, and no person has the right to slander, derogate or abuse others in any form of expression, whether verbally, in writing, drawing, or with reference ... etc, because of his disagreement with him in opinion. The mere disagreement of opinion is a natural thing, and it is the way of advancement in life and treatment, except that what currently prevails is the opposite, as the difference of opinion is the beginning of public disagreements and boycott. Violence, as it falls within the framework of hatred and incitement to it, which makes it fall within the circle of criminalization and punishment legally.

In view of the legal controversy raised by hate speech and incitement to it, the importance of this study appears in that it is based on clarifying the relationship between it and the freedom of expression of opinion and how to separate between legitimate expression that is prohibited or restricted, and expression that results in violations of other basic rights and harms the freedoms of humanity without discrimination.

Thus, the problem of this study is determined in knowing what is legitimate and what is unlawful in the context of expressing an opinion and the means used to express it, and what is the legal methodology and legislative policy that countries follow in facing this type of crime in light of the escalating societal controversy about what is considered incitement to Violence, hostility or hatred, racial discrimination, and the occurrence of many incidents based on speeches of incitement and hat Accordingly, we wanted to evaluate this study as follows:

First: The general concept of freedom of expression and the exceptions contained therein.

Second: The legislative policy of states to confront and limit expressions of hatred.

Key words: Hate Crime, Discrimination, Violence, Criminal La.

Received :
26/04/2021

Accepted:
08/05/2021

Published:
01/06/2021

¹ Dr. , University Center Shahid Si Elhouas, Algeria, gaffaf.fatima@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0001-9109-9402>

² Researcher, Cairo University, Egypt, JaemmmJae4@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0003-1987-5635>

العلاقة الجدلية بين حرية التعبير وضوابط التقيد

فاطمة قفاف³
كريمة عبد الله أدراه⁴

الملخص

مما لا شك فيه أن حرية التعبير عن الرأي والفكر مكفولة للجميع، ولا يحق لأي إنسان أن يسفه أو أن ينتقص أو يعتدي على غيره بأي شكل من أشكال التعبير سواء كانت باللفظ أو بالكتابة أو بالرسم أو بالإشارة... إلخ، لاختلافه معه في الرأي، فمجرد عدم التوافق في الرأي أمر طبيعي، وهو أسلوب الرقي في الحياة والمعاملة، إلا أن ما يسود حالياً هو العكس، حيث إن اختلاف الرأي هو بداية للخلافات العامة والمقاطعة، غير أنه متى تجاوز هذا التعبير عن الرأي بأسلوب الازدراء أو الإهانة أو العداء أو البغض أو العنف، فهو يدخلها في إطار الكراهية والتحريض عليها مما يجعلها تدخل ضمن دائرة التجريم والعقاب قانوناً.

ونظراً للجدلية القانونية التي تثيرها خطابات الكراهية والتحريض عليها، تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها مرتكزة على توضيح العلاقة بينها وبين حرية التعبير عن الرأي وكيفية الفصل بين التعبير المشروع الذي يحضر منعه أو تقييده، والتعبير الذي يترتب عليه انتهاكات لحقوق أخرى أساسية وماسة بحريات الإنسانية دون تمييز.

وبذلك تتحدد إشكالية هذه الدراسة في معرفة ما هو مشروع وما هو غير مشروع في إطار التعبير عن الرأي والوسيلة المستخدمة في التعبير عنه، وما هي المنهجية القانونية والسياسة التشريعية التي تتبعها الدول في مواجهة هذا النوع من الجرائم في ظل التصاعد الجدلي المجتمعي حول ما يعتبر تحريضاً على العنف أو العداء أو الكراهية، والتمييز العنصري، ووقوع العديد من الحوادث بناء على خطابات التحريض والكراهية.

وعليه إرتينا تقييم هذه الدراسة إلى محورين على النحو التالي:

المحور الأول: المفهوم العام لحرية التعبير عن الرأي والاستثناءات الواردة عليه.

المحور الثاني: السياسة التشريعية للدول في مواجهة تعابير الكراهية والحد منها.

الكلمات المفتاحية: جريمة الكراهية، التمييز، العنف، القانون الجنائي.

المقدمة:

المحور الأول: المفهوم العام لحرية الرأي والتعبير والاستثناءات الواردة عليه

تعتبر حرية الرأي والتعبير عنه ركناً أساسياً في منظومة حقوق الإنسان، وهي أهم جزء في الحقوق المدنية والسياسية، وتطور هذا الحق حتى أصبح جزءاً من قواعد القانون الدولي الأمرة. (العنبي. 2012)

وأكدت جل المواثيق الدولية على وجوب الاعتراف بها للأفراد وضرورة تدعيمها مما يجعلها حريات أساسية لا يجوز مساسها أو الانتقاص منها، وذلك من خلال معايير قانونية لممارستها. (عبد الحميد. 2002)

وبعد هذا التكريس لهذه الحرية لينة الأساسي لبناء الدول الديمقراطية القانونية.

إلا إن هذا الحق قد يكون مثاراً ووسيلة أفعال مخالفة من الممكن أن تشكل بعناصرها وتكوينها جرائم يعاقب عليها القانون، ولذلك يجب علينا توضيح مفهوم حرية الرأي وحرية التعبير وبيان الفرق بينهما وتوضيح أنماط ومظاهر هذه الحرية (أولاً)، ثم بيان الضمانات والوسائل القانونية لحمايتها (ثانياً)، ومعرفة الاستثناءات الواردة عليها (ثالثاً).

أولاً: مفهوم حرية الرأي والتعبير عنها:

يسعى الإنسان للحصول والدفاع عن هذه الكرامة والتعبير عنها بأي طريقة ووسيلة متاحة لديه، وهو يرى أن هذه الحرية مطلقة وغير مقيدة، مما يجعلها تتداخل مع مفاهيم مشابهة لها كالحق في الحصول على المعلومة، والحق في التعبير عن الرأي، مما يؤدي إلى تداخل في النظام القانوني، وذلك لارتباط حرية التعبير بحريات أخرى التظاهر والإضراب ... وغيرها. (البشير، 2010)

³ د.، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس، الجزائر، gaffaf.fatima@gmail.com

⁴ الباحثة، جامعة القاهرة، مصر، JaemmmmmJae4@gmail.com

وبناء على ذلك يجب التفرقة بين حرية التعبير وحرية الرأي؛ حيث تعتبر الأخيرة عملية فكرية داخل العقل تعتمد على عوامل منظمة يقوم العقل فيها بربط العديد من الأحداث الموضوعية وغير الموضوعية في محاولة لخلق رؤية لتغيير عادة معين بغض النظر عن المعتقد دون قيد أو شرط، فهي بذلك لا تحتاج إلى ضمان لحمايتها أو رقابة عليها، مادامت ساكنة في وجدان صاحبها، ولم يتم التعبير عنها وإخراجها عن طريق إبداء الرأي الذي يتطلب حينذاك التدخل القانوني للتنظيم والتمكين. (عصفور. 2011)

أما بالنسبة لحرية التعبير عن الرأي، فقد عُرفت بأنها مقدرة الإنسان على التعبير عن آرائه وأفكاره وما يعتقده صحيح في أي مجال بحرية تامة وبأي وسيلة ممكنة، سواء كانت الاتصال المباشر مع الجمهور، أو كتابة، أو عبر وسائل الإعلام والصحافة وغيرها... (الصباريني. 2011) كما عُرفت أيضاً بأنها "حق الأفراد في التعبير عن أفكارهم ومعتقداتهم بما يتلائم مع حقوق الغير والنظام العام". (علوان. 2011. ص275)

وعرفت المحكمة الدستورية العليا المصرية بأنها "تمكين عرض الآراء على اختلافها وتلقيها ونشرها بكل الوسائل". ومن خلال ما سبق، نجد أن حرية التعبير هي مكنة للإنسان تتيح له تكوين آراءه واعتناقه ما يشاء من معتقدات، إلا أن حرية التعبير والإفصاح عنها ونشرها يجب أن يكون في نطاق التحديد القانوني لها، ومن دون تدخل السلطة العامة. (فهيم. 2009)، وبذلك فإن ممارستها هي ممارسة نسبية ترد عليها قيود معينة تعتبر بمثابة الحد الفاصل لحرية التعبير. (شعشاعه. 2005)

والتعبير عن الرأي في المجال الميداني له عدة صور، وبوسائل عدة، ومن أهم أنماط ومظاهر التعبير عن الرأي الرئيسي وذات الأثر في المجتمعات هي:

[1] حرية الإعلام واستقلال الصحافة:

إن للإعلام والصحافة الدور الكبير والمهم في التعبير عن الرأي، وهي من أهم الوسائل لذلك، لما لها من تأثير واسع المدى غير مرتبط بنطاق جغرافي محدد وتأثر في الوسط الفكري الداخلي والخارجي. (الراعي. 2011) ويضم هذه الصورة للتعبير عن الرأي (الطباعة، والنشر، والنشر الإلكتروني، والرأي المرئي والمسموع)، كل هذه المظاهر مرتبطة ارتباطاً جوهرياً بحرية التعبير عن الرأي وحق من حقوق الإنسان الأساسية التي كفلتها المواثيق والإعلانات الدولية.

واعتبارها حقاً أساسياً ومُلح للأفراد والجماعات ضمن إطار قانوني معين وفي الحدود المسموح بها قانوناً.

[2] الحق في التجمعات السلمية:

يعد التجمع السلمي الوسيلة الجماعية التي تتخذها الأجسام العامة والخاصة في المجتمع، للتعبير عن رأي معين أو قضية من قضايا المجتمع، بهدف إيصالها للناس عن طريق هذا التجمع السلمي بشكل علني وفي مكان عام. (الطبيباني، 2009) بأي طريقة كانت، سواء بالإضراب أو الاعتصام أو كتابة العرائض ... الخ من وسائل الاحتجاج السلمي، وهو حق أساسي منصوص عليه في دساتير الدول وكرسته المواثيق الدولية، وهو لا يجوز تغييبه في الممارسة طبقاً بقانون وفي حدود ما تقتضيه الضرورة في المجتمعات الديمقراطية. (عبد الدائم، 2018)

ثانياً: الضمانات والضوابط القانونية لحرية الرأي والتعبير عنها:

مما لا شك فيه أن حرية الرأي والتعبير هي من أهم الحريات، وأصبح لها اهتمام خاص في الدول الديمقراطية، وأحييت بالعديد من الضمانات والضوابط التي تكفلها، بحيث إن ممارستها تبقى حق مشروع يحمي كرامة الإنسان ويكفل حقه في التعبير دون أي مشكلة.

ومن أهم هذه الضوابط والضمانات:

[1] الضمانات الدولية:

اهتم المجتمع الدولي بحقوق الإنسان وأعطى اهتماماً خاصاً لحرية التعبير عن الرأي وأحاطها بضمانات تكفل ممارستها بالطرق المشروعة دولياً وقانونياً، وأصدر العديد من المواثيق والإعلانات لإقرارها عالمياً.

ومن أهم هذه المواثيق، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أطلق العنان في المادة (19) منه أن هدف لكل شخص الحق في التمتع بحرية بأي وسيلة دونما اعتبار للحدود

وكذلك ما أكد عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة (19) منه بأن حرية التعبير والرأي حق لكل إنسان، إلا أنه قيد هذه الحرية وجعله محددة وفقاً لضوابط معينة [20]. وأيضاً الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر عام (1981) بنيروبي الذي كرس حرية الرأي والتعبير عنه في المادة (9) منه التي نصت على أنه لكل فرد أن يعبر عن أفكاره وينشر آراءه في إطار القوانين، وهو المسلك ذاته التي نصت عليه المادة (23) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر في (1994).

كل هذه المواثيق لخصت حرية الرأي والتعبير عنه وأكدت على أهميته، حيث البعض منها أورد هذا النص على إطلاقه والبعض الآخر جعله نسبي وفقاً لضوابط معينة راعى فيها احترام نصوص القوانين الداخلية، وحماية الأمن الوطني والنظام العام والأخلاق ... وغيرها من الحقوق الخاصة باحترام الآخرين. (الهويل، 1998)

مما دفع بالدول إلى مجارة هذه المواثيق والاتفاقيات والتأكيد على ما ورد فيها من خلال دساتيرها وتشريعاتها الوطنية.

[2] الضمانات الدستورية:

بما أن حرية التعبير عن الرأي كانت ومازالت تشغل العديد من دعاة الديمقراطية، وبما إنها الركيزة الأساسية للدول الديمقراطية، والوسيلة الأهم للأفراد ليكون لهم دور في الشؤون العامة، فقد قامت العديد من الدول بالتوقيع على العديد من المواثيق والاتفاقيات الداعمة والضامنة لحرية التعبير عن الرأي، وضمنتها دساتيرها الوطنية، ومن هذه الدول على سبيل المثال: فرنسا، فقد نص الدستور الفرنسي بموجب المادة (11) من الإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي الصادر عام 1789م على حرية الأفكار والآراء وممارستها بحرية تامة وبما يتماشى مع حقوق الآخرين، ومنع أي إساءة لاستعمال هذه الحرية وقيدها بقيود قانونية محددة، (العتيبي، 2012).

وفرضت التشريعات الفرنسية بمنع أي كتابة أو حديث علني قد يؤدي إلى حض أو كراهية لأي سبب كان، ويمنع أيضاً نشر أفكار الكراهية بسبب الميول الجنسي للفرد ومنع تكذيب جرائم الإبادة ضد اليهود وغيرها.

كما ذكرت الدساتير الجزائرية حرية الرأي والتعبير عنها بداية من دستور 1963 الذي تضمن حرية الصحافة والإعلام وحرية تكوين الرأي وحرية التعبير والاجتماع مع تقيدها بضوابط تتماشى مع أهداف الثورة الاشتراكية، وتوالت هذه الضمانات في مختلف الدساتير السائدة في الجزائر وصولاً إلى التعديل الدستوري للدستور 1996 لسنة 2016 الذي أضاف مادة تعطي حرية في التعبير عن الرأي عن طريق حرية التظاهر السلمي في الحدود القانونية التي تحدد ممارستها وكيفيةها. (دستور الجزائر. تعديل 2016)

وفي مصر تم إدخال تعديلات أساسية تمس حقوق الإنسان وتحفظ كيان الدولة وهيبته، حيث نص الدستور على ضمان حرية الرأي والتعبير للجميع بكافة الطرق والوسائل مع التقيد بالحدود القانونية وضمان سلامة البناء الوطني. (الدستور المصري، 2014)

كما وينص هذا الدستور على "حرية الصحافة ووسائل الإعلام ومنعت وقفها أو إلغائها بالطرق الإدارية، واستثنت من ذلك فرض رقابة قانونية على حالة إعلان الطوارئ والحروب على وسائل الإعلام والصحافة وذلك لاعتبارات السلامة العامة أو أغراض الأمن القومي." (دستور. 2014، مادة 48)

كما نصت المادة (92) من الدستور المصري الحالي بعدم إجازة أي قانون يقيد الحقوق والحريات ويقيدها بما يمس أصلها وجوهرها، مع مراعاة أن تكون الضوابط التي تحكم وتقيّد حرية التعبير متناسبة مع الغرض المشروع الذي يهدف له هذا القيد وضرورة توافقه مع النظام الديمقراطي، مع وجوب خضوع السلطة الملائمة للدولة للرقابة الصارمة لضمان عدم المساس بأصل حرية التعبير وجوهرها. (دستور مصر. 2021)

وفي ليبيا ضمنّت الدساتير المحلية الحق في الحرية عن التعبير عن الرأي في كل وثائقها الدستورية الصادرة في عهد الأنظمة السابقة وذلك بموجب مصادقتها على أغلب المواثيق والإعلانات الدولية المتعلقة بهذه الحرية، كما ونص الإعلان الدستوري الصادر في عام (2011) في المادة (14) منه على توفير الحماية لحرية الرأي وحرية التعبير الفردي والجماعي وما يتصل بها من حريات أخرى كحرية وسائل الإعلام والصحافة والطباعة والنشر ... الخ، حيث ألغت هذه المادة جميع القوانين المقيدة لحرية التعبير باعتبار أن حماية حرية التعبير مماثلة أشكال الحماية المتعلقة بحرية الصحافة والإعلام (دستور ثورة فبراير. 2011) إلا أنه لم ينص صراحة على الحاجة لأن تسعى القيود المفروضة على حق حرية التعبير لتحقيق هدف مشروع أو للضرورة كما هو منصوص عليه في القانون الدولي، كما وتضمن الدستور المقترح عقب ثورة فبراير من قبل عدد من أعضاء لجنة التوافقات الدستورية ضمانات لحرية التعبير وحرية النشر، مع ضرورة وجود تدابير اللازمة لحماية الحياة الخاصة وما يتصل بها، وأيضاً يتوجب على الدولة وضع تدابير الشفافية لحرية تلقي وتبادل المعلومات والإطلاع عليها، إلا أن هذه المسودة لم تحدد النص القانوني اللازم لتحديد التدابير التي تتخذها الدولة لتقييد الحق في التعبير عن الرأي، ولم تدرج أيضاً الأهداف المشروعة الشاملة المنصوص عليها في القانون الدولي. (مسودة الدستور المقترح، 2017)

[3] الضمانات القانونية لحرية التعبير عن الرأي:

كرست العديد من الدول حرية الرأي والتعبير في تشريعاتها الوطنية ضمن النصوص القانونية المحلية، وذلك إعمالاً للمبادئ الدستورية في مجال حرية التعبير عن الرأي، تزامناً مع الأحداث الإقليمية المضطربة في البلاد العربية، وذلك من خلال نصوص قوانين العقوبات الخاصة بها أو بإصدار قوانين خاصة تنظم هذه الحرية على مستوى الحياة الخاصة أو العامة، ووضع سياسة التجريم والعقاب في حالة إساءة استعمال هذه السلطة.

وفي ليبيا صدر القانون الذي يجرم الإرهاب ويجرم إفشاء أو توفير وتقديم معلومات بشكل مباشر أو غير مباشر لفائدة تنظيم أو شخص إرهاب أو له علاقة بالجرائم الإرهابية، ويجرم أيضاً الدعاية والترويج والتضليل الإرهابي بأي وسيلة. (قانون مكافحة الإرهاب الليبي. 2014)

إضافة إلى نصوص قانون العقوبات التي تجرم وتعاقب على جرائم السب والتشهير والقذف. (قانون العقوبات. 1953)

كما أصدر المشرع الجزائري القانون المتعلق بالإعلام والذي نص في مواده على حرية ممارسة هذا النشاط وما يتصل به وفقاً لما يتماشى مع متطلبات أمن الدول والنظام العام. (القانون العضوي، 2012)

ثالثاً: الاستثناءات الواردة على حرية الرأي والتعبير

عرفنا أن حرية الرأي والتعبير عنه هي مكنة لكل إنسان، بالطريقة التي يختارها، وهي حق مكفول قانوناً ومحمي نسبياً، مما يجعل هذا الأصل العام يرد عليه إستثناء يتعلق بالوقاية من التمييز وبث الكراهية، وهذا الاستثناء يعتبر الحد الفاصل بين هذه الحرية وما يترتب عليها من إشكالات، وخاصة إذا كانت التعبيرات عن الرأي في خضم صراع بين السلطة والعامّة، حيث تؤدي هذه الصراعات إلى الخلط بين ما هو حقاً وبين ما هو واجباً، مما يؤدي إلى بث الكراهية والتمييز بين أبناء المجتمع على مختلف توجهاتهم، مما يدعو المشرع إلى مواجهة هذه الخطابات المتعلقة لاستقرار المجتمع بتجريم خطاب الكراهية والحض عليها ومكافحة التمييز بأنواعه، (زكريا، 2017)

المحور الثاني: السياسة التشريعية للدول في مواجهة تعابير الكراهية والحد منها

إن حرية الرأي والتعبير وحظر التحريض على الكراهية هما وجهان لعملة واحدة، يعزز أحدهما الآخر، ذلك النقاش العلني للأفكار والرؤى والحوار يمكن أن يمنع الكراهية والتعصب بغض النظر عن أصحاب هذه الآراء ومعتقداتهم. ولضمان مواجهة الدول لخطاب الكراهية وتمكينها من سن قوانين وتدابير متسقة ذات فعالية دحضها والوقاية منها، يجب معرفة مفهوم الكراهية وآثاره "أولاً"، ثم الطبيعة أو التكييف القانوني له "ثانياً"، والسياسة التشريعية للدول في مواجهته "ثالثاً".

أولاً: تعريف خطاب الكراهية

عرف خطاب الكراهية بأنها "جميع أشكال التعبير التي تنتشر أو تشجع أو تبرر التمييز، وكذلك تلك التي تتضمن أسلوب الازدراء أو الإهانة أو العداء أو البغض الموجهة إلى شخص أو مجموعة أشخاص على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني أو اللغة أو الانتماء الجغرافي أو الإعاقة أو الحالة الصحية". (SPILENMA, 2013).

وعرفت جريمة التمييز بأنها "كل تفرقة أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الدين أو اللغة أو الانتماء الجغرافي أو الإعاقة والحالة الصحية، يستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة" (قانون الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية، 2020).

ووفقاً للتعريف السابقة يتضح الفرق بين جريمة التمييز وخطاب الكراهية، "حيث تتطلب هذه الأخيرة نية سابقة وواضحة بالكراهية تجاه شخص بعينه أو جماعة محددة، على العكس من جريمة التمييز التي يمكن وقوعها دون توافر النية والقصد، فقد تقع نتيجة نقص في المعرفة أو خطأ في فهم واقعة أو وقائع معينة كما هو الحال في جرائم التمييز الواقعة عن طريق الإعلام أو الصحافة". (بن هبري وبلال، 2020)

ثانياً: آثار خطاب الكراهية وزمن وقوعها

لا يمكن التسليم بأن خطاب الكراهية ومعرفة مداه إلا بتحديد زمن وقوعه، ذلك أن معرفة توقيت وقوع خطاب الكراهية له أهمية من حيث النتائج المترتبة عليه والوسائل التي يتم بها، وخطاب الكراهية بشكل عام يمكن أن يتم في وقت السلم أو وقت الحرب، ومن الممكن أن يقوم خلالهما. (نعمه، 2017)

حيث إن خطاب الكراهية في وقت السلم يكون من خلال تهيئة وتعبئة مجموعة من الناس ضد مجموعة أخرى عن طريق خطاب مباشر أمام العامة أو عن طريق وسيلة إعلامية الغرض منها هو إعداد طرف كاره لطرف آخر، بحيث يكون هذا الطرف مهيباً لارتكاب جريمة بأي دافع كان في أية لحظة، وهو ما يعرف بدعاية الكره المبني على المشروعية، وهو ما يؤدي في أغلب الأحوال إلى وقوع جرائم الإبادة الجماعية. (ساسولوبوفيه، 2009)

ولكي يكون خطاب الكراهية مجزماً في وقت السلم يجب أن يتوجه هذا الخطاب بشكل أساسي نحو المبادئ الإنسانية الراسخة في المجتمعات المتحضرة، وأن يخلق هذا الخطاب توتراً طائفي أو عرقي إلى حد تتعمق معه الكراهية ويخلق معه خلاف يصل إلى درجة إفناء طرف لطرف آخر أو يخلق حالة من النزاع المسلح المحلي في أغلب الأحيان. (GORDON, 2012).

أما في حالة كان الخطاب موجه ضد أفراد أو جماعات ارتكبت أفعال مجرمة، فلا محل لقيام جريمة الكراهية والحض عليها، ويكون الفعل في هذه الحالة هو مجرد الاستنكار لهذه الأعمال المعنفة، مع ضرورة قيام الجهاز المؤسسي القضائي والقانوني هو المختص بمعاينة الأشخاص الموجهة لهم خطاب الاستنكار ومعاينتهم قانونياً عليه في الدولة التي يقع فيها. (بكتيه، 1984)

كما ويكون خطاب الكراهية قائماً بالفعل في النزاع المسلح الدولي أو غير الدولي نتيجة التحريض لأسباب سابقة أو لاحقة على النزاع المسلح، وتتحقق آثار خطاب الكراهية في النزاع المسلح عن طريق التحريض العام غير المباشر عن طريق الإعلام والصحافة للمدنيين والمقاتلين بصفة عامة ودفعهم لارتكاب التصرفات اللاإنسانية ضد الطرف المعادي. (TIMMERMAN, 2006).

عن طريق الإعلام والصحافة للمدنيين والمقاتلين بصفة عامة ودفعهم لارتكاب تصرفات لا إنسانية ضد الطرف المعادي. كما ويكون لفكرة ردع الخطر والدفاع دور مهم في التحريض المباشر وذلك لخلق مصدر شرعية ودفع الجنود لارتكاب أعمال انتقامية ضد الطرف الآخر. (عزت و البنا و عبود، دت).

ولقد حظر القانون الدولي الإنساني خطابات الكراهية في النزاعات المسلحة واعتبرها تقويضاً للسلم والأمن الدوليين حتى ولو كان الطرق القائم بهذه الأعمال يستند إلى مشروعية اللجوء إلى الحرب في الحالات المحددة في هذا القانون، ذلك أن خطاب الكراهية بما يحمله من دوافع من الممكن أن يؤدي إلى حروب دولية تشكل في أركانها جريمة عدوان وهو ما أكدته القانون الدولي من خلال محاكم نورمبرغ وطوكيو العسكريتين، والمبادئ المتعلقة بسلوكيات الحرب، وما أكدته النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية "نظام روما، 1988]

ثالثاً: السياسة التجريبية وآليات الحماية من خطاب الكراهية:

لمعرفة السياسة التجريبية والمنهج القانوني للدول لمواجهة خطاب الكراهية والذي على أثره تتمكن الدول من وضع الآليات والحماية من هذا الخطاب، يجب أن نتطرق إلى الإشكالية القانونية التي يثيرها هذا الخطاب من الناحية الجنائية بصفة أساسية.

وهذه الإشكالية تتمحور حول التكيف القانوني لخطاب الكراهية باعتباره حالة ذهنية لا يمكن إثبات نية فاعلها بسهولة. (سرور، 2006)

فلقد اعتبر البعض. (ساسولي وبوفيه، 2009) خطاب الكراهية جريمة قائمة بذاتها تتطلب توافر المركز المادي والذي يمكن إثباته عن طريق فحص الوسيلة التي جاء بها الخطاب وذلك لإثبات نسبة الخطاب إلى المتهم. وركن معنوي يتضمن نية المتهم واتجاهه إلى مواجهة الغير بالخطاب مع إدراكه وعلمه يقيناً أو احتمالاً بالنتيجة التي يؤدي لها هذا الخطاب من نعرات للكراهية على نطاقاً معتدلة أو يؤدي إلى وقوع الجريمة. كما يشترط البعض توافر قصد خاص لتجريم هذا السلوك، وهو أن يكون قصد الجاني إعلام (المنفذين للجريمة) بأن حقوق الضحايا مشروعة للاستهداف وغير محمية قانوناً.

ويضيف البعض. (عزت، البنا و عبود، دت) عناصر موضوعية لتحديد طبيعة خطاب الكراهية، من أهمها:

- سياق الخطاب: وذلك من خلال التركيز على المضمون التعبيري الذي يصرح به الشخص ومدى تطرقه إلى مواضيع متعلقة بصراعات قائمة بحيث يؤدي هذا الخطاب إلى قيام ردة فعل مقابلة.
 - شخصية المخاطب ومكانته لدى الجمهور: ويتحقق ذلك بأن يكون صاحب الخطاب له منزلة اجتماعية أو دينية أو قومية ... الخ، وذلك لما له من تأثير في مشاعر أتباعه مما يؤدي إلى زيادة المستوى الفعلي في تأثير ارتكاب الجريمة.
 - نية الفاعل وهي تتوافر ويستدل عليها من خلال اتجاه العلم والإرادة نحو الدعوة للكراهية مع قصد التصريحات الصريحة أو المبطنة إلى أفراد أو جماعات معينة، وأخيراً الإدراك النتيجة المترتبة على خطايا الكراهية.
- وكيف البعض جريمة الكراهية بأنها من الجرائم المرتبطة التي تقوم تلازماً مع جرائم أخرى مما يؤدي إلى عدم تجزئتها عن بعضها وتشديد عقوبتها وفقاً لما هو محدد في القانون، فلقد قامت بعض التشريعات بتجريم خطاب الكراهية صراحة ضمن تشريعات مكافحة الإرهاب. (قانون مكافحة الإرهاب التونسي، 2015)
- وهناك تشريعات جعلت جرائم معينة ذات صلة بجرائم الكراهية مشددة العقوبة وجعلت المحرض عليها بمثابة شريك في الجريمة، ويتساوى مع منفذها في العقوبة ذاتها. (قانون العدالة الجنائية الكندي، 2003)
- وكيف القانون الكندي خطاب الكراهية والجرائم المرتبطة به على أساس الصراع العنصري وأثر الخطاب العنصري، والتي على أساسها يتحدد نوع الجرم والعقوبة المناسبة لها. (Moon, 2008).
- واعتبر القانون المصري المحرض شريكاً للجريمة في حال وقعت هذه الجريمة بناء على هذا التحريض. (قانون العقوبات المصري، تعديل 2003)
- وبناء على ذلك يتضح أن خطاب الكراهية صورة من صور التحريض المعقاب عليه سواء وقعت الجريمة بناء عليه أو لم تقع.
- وفي عصرنا الحالي ظهر ما يعرف بخطاب الكراهية عبر وسائل الاتصال الحديثة، وهو أسرع انتشاراً وأكثر تأثيراً، وذلك لأنه عابر للحدود الدولية ويخرج أحياناً من تحت الرقابة والسيطرة الحكومية.
- ولقد تبنت التشريعات المختلفة مسألة وضع القوانين الخاصة والمتطورة التي تجرم التحريض الإلكتروني على الكراهية، حيث بجرم القانون الكندي التوصيل الإلكتروني والهاتفي الذي يحرض على الكراهية أو الاحتقار للأشخاص بناء على الدين أو العرق أو الجنس والعنصرية.

وقام التشريع الفرنسي بإصدار قانون حرية الصحافة الذي يحظر الكراهية والتمييز وأفعال التحريض على الكراهية. (قانون الصحافة الفرنسي تعديل 2017)

كما قامت بعض التشريعات العربية كالمرشع الإماراتي بإصدار قانون مكافحة الكراهية والتمييز. (المرسوم الاتحادي، 2015)

وفي نفس السياق قام المشرع المصري بإصدار قانون خاص بمثل هذا النوع من الجرائم وأحال تحديد عقوبة هذه الأفعال إلى قانون العقوبات في معظم مواده (قانون مكافحة الكراهية والعنف باسم الدين، 2017)

وقام المشرع الجزائري مؤخراً بإصدار القانون المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها. (قانون الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية، 2020)

أما بالنسبة لتكييف خطاب الكراهية في القانون الجنائي الدولي، فقد اختلفت المحاكم الجنائية الدولية حول تكييف هذه الجريمة من خلال أنظمتها الأساسية، وكذلك من خلال بعض الأحكام الصادرة في مثل هذا النوع من القضايا.

حيث تعد المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا الأسبق في نظر القضايا المتعلقة بخطاب الكراهية على المستوى الجنائي الدولي، وأصدرت العديد من الأحكام فيما يتعلق بخطاب الكراهية والتحريض على القتل على أوسع نطاق، كقضية المدعي ضد أكاسيو المتهم بتحريض مسلحي الهوتو بارتكاب مذبحه ضد سكان مدن التوشي. (نعمه، 2018).

وقضى المدعي العام ضد (ناهيماننا) المتهم باستخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لبث خطاب الكراهية والتشجيع على كراهية (التوتسي) والتحشيد لبادتهم. (Gordon, 2012).

حيث بحثت المحكمة بالاستناد إلى المادة (126) من النظام الأساسية مسألة خطاب الكراهية والتحريض على ارتكاب الإبادة الجماعية من ناحية والأفعال المتحصلة من التحقيق ومدى تطابقها مع ما نسب من تحريضه.

وانقسمت التكييفات القانونية بشأن جريمة خطاب الكراهية ومدى ارتباطها بجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، حيث يرى البعض أن هذه الجرائم تقوم بهدف متعلق ببعضها البعض وأن الجرائم ضد الإنسانية تتطلب لقيامها وجود انكسار لحق الإنسان في الحياة وجوباً على توافر النية لدى الجناة والتي تتطلب عدم التمييز على أساس العرق. (RIKHOF, 2005).

والبعض يرى أن جريمة الإبادة الجماعية ما هي إلا جزء لا يتجزأ من جريمة ضد الإنسانية للاستناد إلى ما ورد في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأن جريمة الإبادة لم تجرم لذاتها، بل كانت العديد من التصرفات محلاً للتجريم والتعبير الصريح أو المبطن الداعي للكراهية وتجريم خطاب الكراهية في ذاته يحقق هدفين؛ الأول إعلام مرتكبي هذه الجرائم بأن أفعالهم لا تمر دون عقاب، والآخر يمنح المجتمع الدولي الفرصة في محاولة منع وقوع الإبادة الجماعية مستقبلاً عن طريق خطابات الكراهية. (كاسيزي، 2015)

ويرى البعض الآخر أن الخلاف المتعلق بخطاب الكراهية باعتباره سلوكاً مساهماً "التحريض" في ارتكاب جريمة دولية وبالذات الإبادة الجماعية وبين اعتباره سلوكاً مجزئاً لذاته هو أمر صعب في القانون الجنائي الدولي، ولذلك يجب عدم الفصل بين خطاب الكراهية وبين السلوك المادي المترتب عليه كأساس للتجريم. (اتفاقية منع الإبادة الجماعية، 1948)

أما بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا، فإن تجريم خطاب الكراهية والتحريض على ارتكاب جرائم دولية مشار إليه في المادة (7) من النظام نفسه، إلا أن موقف المحكمة من خلال القضايا المعروضة عليها انقسم إلى اتجاهات مختلفة، فالبعض يرى أن خطاب الكراهية لا يمكن أن يكون سنداً قانونياً كافياً لتوجيه التهمة على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ما لم يتضمن إشارة صريحة بارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين.

والبعض يرى أن خطاب الكراهية بذاته كافياً لقيام الجريمة دون الحاجة للبحث في نتائجه وآثاره، لأنه يؤسس لنوع من الكراهية من الممكن أن يثور في أي وقت. (GORDON, 2014).

أما فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، خالفت ما هو وارد في نظامي محاكم يوغسلافيا السابقة ورواندا التي أعطت للمحكمتين سلطة ملاحقة مرتكبي جرائم التحريض بسورة مستقلة.

حيث إن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالأحكام ذات الصلة بخطاب الكراهية كصورة من صور التحريض لم يشر إلى حكم صريح ومباشر باعتبار هذا الخطاب جريمة مستقلة، بل تطلب أن يكون الخطاب بحد ذاته كصورة من صور التحريض أن يتزامن مع جريمة قد وقعت بالفعل أو تم الشروع في ارتكابها. (SULLAWAY, 2004)

أ. السياسة العقابية لمواجهة خطاب الكراهية:

قررت التشريعات المختلفة الخاصة بتجريم خطاب الكراهية والتحريض عليه عقوبات متنوعة وصارمة على مرتكبي هذه الجريمة، حيث شدد القانون الفرنسي عقوبة التحريض على التمييز والكراهية وجعلها السجن والغرامة المقدرة 45 ألف يورو أو بإحدى هاتين العقوبتين. (قانون حرية الصحافة الفرنسي المعدل، 2017)

ونص قانون العقوبات الإماراتي على عقوبة الحبس والغرامة لجريمة الإساءة للأديان والمقدسات الإسلامية، بحيث تصبح العقوبة في حال ارتكاب إحدى هاتين الجريمتين بصورة علنية الحبس الذي لا يقل عن سنة أو الغرامة التي لا تقل عن مائتي ألف درهم ولا تزيد عن خمسمائة ألف درهم. (قانون العقوبات الاتحادي المعدل، 2016، والمرسوم بقانون مكافحة جرائم التمييز والكراهية، 2015)

كما ونص القانون الاتحادي على عقوبة السجن والغرامة لكل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً يروج من خلاله لبث الكراهية، وفرض عقوبة الحبس والغرامة وشدها حتى تصل إلى السجن في حالات الإساءة للرسول أو مناهضة الدين الإسلامي. [قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات 2012]

كما فرض المشرع الكويتي من خلال قانون جرائم تقنية المعلومات عقوبة السجن والغرامة للمسار بالدين ورموزه، وكذلك عقوبات تصل إلى السجن لمدة عام واحد وغرامة مقدارها 20 ألف دينار كويتي في حالة التشهير والسب والتطاول على الذات الإلهية والقرآن والأنبياء والصحابه. (قانون جرائم تقنية المعلومات الكويتي، 2015، وقانون المطبوعات 2006)

وقام المشرع الجزائري بفرض عقوبة جنحية تتراوح عقوبتها من 6 أشهر إلى 3 سنوات حبساً وغرامة من 60,000 إلى 300,000 دينار جزائري، وترفع الغرامة من سنة إلى 3 سنوات وتضاعف الغرامة من 100,000 إلى 300,000 دينار جزائري.

وشدد العقوبة في حالة التمويل والتشجيع والدعوة للكراهية بأي وسيلة لتصبح العقوبة 5 سنوات حبس وغرامة 1,000,000 دينار جزائري، وهي ذات العقوبة المطبقة على من باع أو عرض للبيع أو تداول منتجات بضائع من شأنها أن تؤدي إلى ارتكاب إحدى الجرائم التي تعد تمييزاً أو خطاباً للكراهية.

وتشدد العقوبة في حالات خاصة وهي إذا كان الضحية طفلاً، أو سهل ارتكاب الجريمة ضعف الضحية العقلي أو البدني، وكان مرتكب الجريمة صاحب سلطة قانونية أو فعلية على الضحية أو استغل نفوذه في ارتكاب الجريمة، وإذا صدر الفعل من مجموعة أشخاص بصفتهم فاعلين أصليين أو مشاركين، وإذا ارتكبت الجريمة باستعمال وسائل الاتصال والإعلام الحديثة، حيث تكون هذه العقوبة 5 سنوات حبس وغرامة مالية مشددة تصل إلى 500,000 دينار جزائري.

وإذا اقترن ارتكاب أحد هذه الأفعال التي تعتبر تمييزاً أو خطاب كراهية مع الدعوة لاستعمال العنف تصل العقوبة إلى حد 6 سنوات حبس وغرامة مالية تصل إلى 100,000 دينار جزائري.

وإذا كان ارتكاب هذه الأفعال عن طريق إنشاء وإدارة أو إشراف على موقع إلكتروني أو حساب إلكتروني، فتصل العقوبة إلى 10 سنوات حبس وغرامة مالية قدرها 10,000,000 دينار جزائري. (قانون الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية، 2020)

ب. آليات الوقاية والحماية من خطاب الكراهية:

قامت العديد من الدول - وفي مقدمتها الجزائر - بوضع استراتيجية معينة للوقاية من خطاب الكراهية والتمييز، وذلك من خلال دعم دور الدولة بشكل عام، والإدارات العمومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بصفة خاصة، وذلك من خلال الاشتراك في إعداد وتنفيذ آليات الوقاية الوطنية، حيث تم إنشاء المرصد الوطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية لتعزيز وترقية الجهود الوطنية في هذا المجال، كما وتدعم الجهات القضائية هذه الجهود بإيداع وقبول الشكاوى لديها كطرف مدني في جرائم التمييز والكراهية.

أما بالنسبة للحماية القانونية لضحايا التمييز وخطاب الكراهية، فقد عمل المشرع الجزائري إلى جانب الوسائل القانونية الأنفة، حماية قانونية شاملة يتمتع بها المقيمون داخل الدولة وتمتد لتشمل من هم خارج تراب الوطن، ومن هذه الوسائل:

- تكفل الدولة الجانب النفسي والصحي والاجتماعي للضحايا.
- تسهيل اللجوء إلى القضاء والاستفادة من المساعدة القضائية بقوة القانون، واللجوء إلى القضاء الاستعجالي، والتمتع بالإجراءات الخاصة بحماية الضحايا والشهود المنصوص عليها قانوناً. (بن هيري وبلال، 2020)

الخاتمة

في نهاية هذا البحث يتضح أن حرية الرأي والتعبير عنه أصبحت في تصاعد مستمر بين المجتمعات، وأن سقف هذه الحرية بدأ يعلو في كل الدول، سواء كانت الديمقراطية منها أو غيرها، مما يجعل مفهوم هذه الحرية فضفاضاً، ومن الممكن تغييره على أي وجه بالشكل الذي يمكن صاحبه من الاستفادة منه ومن تأويله كيفما يشاء، وعليه يجب أن:

1. تحدد مفهوم حرية الرأي والتعبير تحديداً دقيقاً من قبل فقهاء القانون الدستوري وعدم ترك تحديد هذا المفهوم خاضعاً لتقدير السلطة التنفيذية.
2. حيادية السلطات التنفيذية للدول تجاه قضايا الرأي العام وعدم التعسف في استعمال القوة في مواجهة المواطنين بهذا الصدد.
3. ضرورة إنشاء هيئات مستقلة يسند إليها تنظيم وتحديد ضوابط حرية إبداء الرأي والتعبير والأسس التي يقوم عليها، وتدعيم ثقافة الرأي والرأي الآخر ودعم اللقاء والمنتديات الحوارية.
4. دعوة المجتمعات الدولية لإبرام اتفاقات معلنة تختص بعينها في تحديد وتوضيح جريمة الكراهية، وبيان التكيف القانوني المتكامل لها، وذلك بتحديد العناصر التكوينية لها وبيان أنواع الحلول الذي من الممكن أن ترتكب به، مع ضرورة إزالة التناقض في الموقف الدولي، وبالأخص في الشق الجنائي المرتبط بتحريك المسؤولية الجنائية الفردية في جريمة الكراهية واعتبار هذه الجريمة والتحريض عليها كافياً لتحريك الدعوى الجنائية ضد مرتكبها حتى وإن لم ترتبط بغيرها من الجرائم الأخرى.
5. وجوب تعديل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بما يتيح لها القدرة على التعامل مع جريمة خطاب الكراهية بهيئة جريمة مستقلة لذاتها وذلك عن طريق معالجة النصوص الواردة في النظام، وخاصة المادة (20) منه، ورفع صور التحريض الواردة فيه كجريمة ملحقمة لما ورد في المادة (5) من النظام.
6. تعديل المادة (5) وإضافة جريمة التحريض المتضمنة لخطاب الكراهية صراحة أو ضمناً كجريمة مستقلة وغير مرتبطة بجريمة الإبادة الجماعية، كما هو وارد في النظام الأساسي للمحكمة.
7. ضرورة وجود نصوص قانونية خاصة ضمن تشريعات الدول تضمن تجريم الكراهية والتمييز بكافة أنواعه، وتحديد السياسة التجريبية في مواجهة جرائم الكراهية، وأيضاً تحديد آليات الحماية والوقاية من هذه الخطابات، وتدعيم موقف الضحايا، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار السياسة العقابية وفرض العقوبات على الجناة وتشديدها في الحالات الخاصة.
8. ضرورة مواجهة خطابات الكراهية والحض على التمييز بكافة الطرق القانونية الجنائية والمدنية والإدارية، كما ويتوجب على المحاكم عند نظر قضايا التحريض الالتزام بمبدأ الضرورة والتناسب.
9. كما يجب تدريب العاملين في الأجهزة القضائية والتنفيذية على معايير التحريض على الكراهية والتمييز العنصري المنصوص عليها في القانون الدولي.
10. التوسع في إنشاء وحدات مكافحة القانونية الإلكترونية وضبط مرتكبي جرائم الكراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعبر المنصات الإلكترونية الدولية والمحلية.

قائمة المراجع

- البهنساوي، سالم. (2003). حرية الرأي والتعبير الواقع والضوابط، دار الوفاء للنشر، مصر، المنصورة.
- الحسان، عيد. (2011). الحقوق الأساسية للأشخاص المعنوية في النظم الدستورية، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، سنة 39.
- الراعي، أشرف. (2011). حرية الصحافة في التشريع ومؤامتها للمعايير الدولية، الأردن، دار الثقافة.
- الراوي، جابر. (2010). حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ط1، الأردن، دار وائل للنشر.
- الصباريني، غازي. (2011). الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الثقافة، عمان، الأردن.
- الطبطباني، عادل. (2001). النظام الدستوري في الكويت، الطبعة الخامسة، الكويت.
- العبيدي، سلمان. (2013)، تجريم الإساءة للرموز الدينية في نظم دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة تأصيلية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- بكيته، جان. (1984). القانون الدولي الإنساني، تطوره ومبادئه، معهد هنري، دونان، جنيف.
- بن هبري، عبد الحكيم، بلال فؤاد. (2020). جدلية حرية الرأي والتعبير وجريمة التمييز وخطاب الكراهية، نموذج للموازنة بين الحرية والسلطة، مجلة الأكاديمية للسجون في العلوم الاجتماعية، مجلد 1، ع2.
- حمودة، حمدي. (2010). حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومدى تأثيره على حق الجماهير في المعرفة والإعلام، دار النهضة، مصر.

- رشيد، بوبكر. (2017). حرية الرأي والتعبير في الدساتير الجزائرية بين التكريس والتقييد، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 64، العدد 1، جامعة يحيى بن فارس المدية.
- زكريا، علي. (2017). الآليات القانونية المستحدثة لدحض الكراهية والتمييز وتطبيقاتها المعاصرة، دراسة مقارنة، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع "القانون ... أداة الإصلاح والتطوير"، ع2، ج1.
- ساسولي، ماركو. وبوفيه انطوان. (2009). كيف يوفر القانون الحماية في الحرب، مختارات من القضايا الخاصة بممارسة معاصرة من القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف.
- سرور، طارق. (2008). جرائم النشر والإعلام، الكتاب الأول، الأحكام الموضوعية، مصر، دار النهضة.
- سرور، أحمد. (2006). العلاقة بين حرية التعبير وحريقة العقيدة، مقال موجود على الإنترنت <http://www.f-lawinet/law.threads>.
- عباس، حسني. (2001). الديمقراطية هي الحل، ط2، المؤسسات العربية للدراسات والنشر.
- عبد البر، فاروق. (2006). دراسات في حرية التعبير واستقلال القضاء وضمانات التقاضي، دار النهضة، القاهرة.
- عبد العال، محمد. (1998). الحظر والرقابة على النشر في القانون الجنائي المصري، دار النهضة العربية.
- عزت أحمد، البناء فهد، نهاد عبود. (د.ت). خطابات التحريض وحرية التعبير، الحدود الفاصلة، مؤسسة الفكر والتعبير، القاهرة.
- عصفور، محمد. (1961)، الحرية في الفكرين؛ الديمقراطي والاشتراكي، القاهرة.
- علوان، محمد. (2011). القانون الدولي لحقوق الإنسان، الجزء الثاني، دار الثقافة، عمان.
- فهمي، خالد. (2009). حرية الرأي والتعبير، دار الفكر الجامعي، مصر.
- مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الخامسة.
- منجد، منال. (2018). جرائم الكراهية، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مجلد 15، العدد 1، الرقم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526.
- نعمة، أحمد. (2017). خطاب الكراهية في نطاق الفقه واجتهادات المحاكم الجنائية الدولية، مجلة العلوم القانونية، مجلد 31، ع4.
- <http://d10.org/10.35.246/jois.v31.15.102>

- Gordon. S. Gregory. (2012). Fromulating on New. AttocityCrimes. Loyota University, Chicago Law Jourhals. Vol. a3.
- Moon, Richard. (2008). Hate Speech Reglation in Canada. Florida University Law, Review, 161. 36, 74.
- Timmermann, Wibka, (2006). Incitement in International Criminal Law. IRRC, Vol. 85, No. 846.
- Rikhaf, Joseph. Hate Speech and International Criminal Law. Journal of International Criminal Justice, Vol. 3.

- الأمر رقم 66-156 بتاريخ 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات الصادر في 11 يونيو 1966، معدل ومتمم.
- بموجب القانون رقم 2017-86، المادة 2/29، والمادة 24.
- الدستور الكويتي لعام 1962، مادة 19، 35، 37.
- الدستور الليبي لسنة 204، المادة 12، 13، 14.
- الدستور المصري الحالي، المادة 64، 65، 68، 70، 71.
- الدستور المصري سنة 2014، المادة 65، 67، 70، 72-92.
- الدستوري الإماراتي 1971، المادة 30.
- قانون 20-5 بتاريخ 28 أبريل 2020 المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، الصادر في 29 أبريل 2020، المادة 2، 21.
- القانون العضوي رقم 12-5 بتاريخ 12 يناير 2012، المتعلق بالإعلام.
- قانون العقوبات الاتحادي المعدل بموجب المرسوم بقانون رقم 7 لعام 2016، المادة 198.
- قانون العقوبات الليبي، المادة 291، 242، 221، 290.
- قانون العقوبات الليبي، المادة 320، 205، 207.
- قانون العقوبات المصري رقم (58) لسنة 1937، والتعديلات الجارية عليه بالقانون رقم (95) لسنة 2003.
- قانون المطبوعات رقم (67) لسنة 1972، المادة 1.
- قانون المطبوعات والنشر الكويتي لعام 2006.

- قانون تعزيز الحرية الليبي، 1991، المادة 8.
قانون حرية الصحافة الفرنسي لسنة 1881، التعديل 27، يناير 2019.
قانون حماية الوحدة الوطنية الكويتي الصادر بالمرسوم بقانون رقم 19 لعام 2012، مادة 10.
قانون رقم 90-07 بتاريخ أبريل 1990 المتعلق بالإعلام الصادر في أبريل 1990، المادة 2.
قانون مكافحة الإرهاب الليبي رقم (3) عام 2014، المادة 21 و11.
قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال التونسي رقم (26) لسنة 2015.
المرسوم بقانون في شأن مكافحة جرائم التمييز والكرهية عام 2015، رقم 2، المادة 7.
مسودة مقترح الدستور الليبي (2017)، المادة 38، 47، 64.
الصكوك الدولية:
العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، مادة 3، ومادة 19.
الإعلام العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.
الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، سان خوسيه 1979.
الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981)، مادة 9.
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام (1965) المادة 4 (ب).
الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة 1994، مادة 23.